PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**20-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Baghdad Reconsiders Its Oil Policy**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Samir Sobh**

بغداد تراجع سياساتها النفطية

■ الـذي كان مسـتحيلاً اعتماده في ٢٠١٠ عندما أعطـى العراق تراخيص وفق أربع عمليات لاسـتدراج عروض نفطية إلى العديد من الائتلافات المكونة من كبريات الشـركات العالمية، بـات على ما يبدو مقبـولاً اليوم. في تلك الفترة رفض حسـين الشهرسـتاني، وزير النفط ثم نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة فوزير التعليم العالي الآن المعروف بمواقفه المتصلبة، في شـكل قاطع مبدأ تقاسـم الإنتاج مع الشركات التي فازت بالمنافسـات وفرض على هذه الأخيرة اقتطاع نسبة محددة عن كل برميل تسـتخرجه الأمر الذي قبلت به الشـركات على مضض بانتظار ظروف أفضل لتغيير الشروط التي اعتبرتها مجحفة بمصالحها.

لكـن هـذا الرضوخ يعود من جهـة، إلى كون الأمر يتعلق بالدرجـة الأولى بأكبر الحقـول الموجودة في جنوب البلاد على غـرار حلفايا وغرب القرنة ٢ والرميلة الذي يبلغ إنتاجه ١,٤ مليون برميل يومياً ولاحقاً حقلي مجنون وابن عمر، ومن جهة أخرى إلى المصلحة في تقديم التجهيزات الضرورية لتحديث المنشـآت النفطية المتضررة مـن الحرب، خصوصاً انتزاع عقود للصيانة لسـنوات طويلة، ما سـيعوض إلى حد فارق تقاسم الإنتاج.

وراهنت هذه الشـركات على التموضع المتميز خلال عمليات استدراج العروض المتعلقـة بحقـول الغاز غير المسـتغلة حتى ذلك التاريخ والواقعة في مناطق وسـط البلاد وقرب الحدود السـورية، خصوصاً حقل عكاس العملاق. لكن الوضع المتفجر أمنيـاً في ما بعد، دفع الحكومة المركزية في بغداد إلى إلغاء العملية بانتظار أوضاع أكثر اسـتقراراً. واستمر هذا الجمود على مستوى الاتفاقات حتى بداية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ حين بدأ نوع من التحول التدريجي وبسرية شبه مطلقة بين الأطراف المعنية بنزاع المصالح، أي وزارة النفط العراقية والشركات العالمية.

فجأة في ٢٠ نيسـان (أبريل) كشف أحد كبار مسؤولي شركة «بريتيش بتروليوم» (بـي بي) النفطية البريطانية العملاقة العاملة في حقول جنوب العراق أن هذه الأخيرة تشحن كميات لا يستهان بها من النفط العراقي في مقابل الأعمال التي تقوم بها على صعيد التنقيب والإنتاج في الحقول المحددة. وبدا أن هذه الشركات المرتاحة على ما يبدو إلى سير العمل تملك النية بالاستمرار حتى استعادة المبالغ التي صرفتها. وهي تحاول التفاوض مجدداً على الشروط التي فرضت عليها في الماضي.

وهذا التحول الذي بدأت ترتسـم ملامحه ولـو تدريجاً، كان في نظر بعض خبراء النفـط العراقيين وعدد من العاملين في الوزارة في حينـه ضرورياً فيما كان تصلب الشهرسـتاني في غيـر مكانه. ذلك لأن العراق كان خرج لتـوه من حرب دمرت بنيته النفطية التحتية ومنشـآته وبالتالي، كان في حاجة ماسـة إلى مسـاعدة سـواء على مستوى الاسـتثمارات بهدف تطوير الهندسة النفطية أو لناحية نقل التكنولوجيا التي تملكها هذه الشركات.

بدأت مراجعة العراق لسياسـاته النفطية. هذا ما يؤكده بعض المقربين من وزير النفط الحالي عادل عبدالمهدي، ولو في شـكل غير مباشـر، فإعادة النظر في قسـم مـن شـروط الاتفاقات التي طبقت وفق عمليات اسـتدراج العـروض عام ٢٠١٠ لها اليوم أسـباب موضوعية ومادية. فالسياسة السـابقة يجب أن تتلاءم اليوم حكماً مع التغييرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية، كما يمكن أن تتماشى مع الوضعية المالية الصعبة التي يمر بها العراق.

يشـار إلى أن الانهيـار الأخير لأسـعار النفط دفع الحكومة إلى تأخير تسـديد اسـتحقاقاتها من الديون العائدة للشـركات النفطية الأجنبية والمقدرة بأكثر من ٢٠ بليـون دولار. فالدولة مضطرة إذاً إلى تسـريع عملية تعديل الشـروط التي وضعها الشهرستاني، بالتالي القبول، في نهاية المطاف، بمبدأ تقاسم الإنتاج لأن الممانعة لم تعد تجدي في ظل الظروف الضاغطة.

تفيد المؤشرات المتوافرة بأن الحكومة لم تعد قادرةً على احتمال مواجهة النقص الحاد المتزايد في السـيولة داخل السـوق المحلية كذلك على خفض ارتفاع العجز في الموازنة الأمر الذي يجبرها على إصدار سـندات خزينة في شكل متتال، واللجوء أخيراً إلى البحث في إصدار سـندار سيادية تطرح في الأسواق المالية العالمية وفق نائـب رئيس الوزراء وزير المال هوشـيار زيباري. وخلال الزيارة الأولى لواشـنطن لرئيـس الحكومة حيدر العبادي حيث التقى الرئيس الأميركي باراك أوباما ورؤسـاء بعض الشـركات النفطية العالمية أكد العبادي أن العمل جار لتعديل شروط الاتفاقات النفطية السابقة، وفق مصادر.

إذا كانت بعض القوى المقربة من الشهرسـتاني داخل وزارة النفط و«المؤسسـة الوطنية لتسـويق النفط» (سـومو) تحاول عرقلة إعادة مراجعة الشـروط السابقة في العقود، تشـير غالبية المؤشـرات إلى أن قرار الحكومة بات في شـبه المنتهي وبأن الإعلان عنه لن يتأخر كثيراً من الناحية الرسـمية علماً بأن العديد من الشـركات غير «بـي بي» لـم تنتظر حتى، فهي بدأت الشـحن لتحصيل مسـتحقاتها. ويتعلق الأمر بشـركتي داتش «رويال داتش شل» و«اكسـون موبيل» ويتوقع أن تلحق بها شركات أخرى.

سمير صبح

مدير شركة «ساغا» للاستشارات الاقتصادية – باريس